التعددية السياسية في فكر مالك بن نبي

د. إمحمد حسين نصر
كلية الآداب/ جامعة سبها

يطرح المفكر مالك بن نبي (1905–1973) مجموعة من القضايا والأفكار التي يراها ترتبط بحياتنا الثقافية والحضارية ارتباطاً عضوياً، ويلاحظ في هذا المجال أن عملية التغيّر لابد أن تمس عالم الأفكار وعالم الأشخاص وعالم الأشياء، إذا أريد لها النجاح، فهي الكفيلة بنقلنا إلى مرحلة الإقلاع والنهوض الحضاري.

إنّ إعادة البناء الاجتماعي للإنسان العربي المسلم هي الخطوة الأولى نحو تجديد شبكة العلاقات الاجتماعية للشعوب العربية الإسلامية، حتى تتجدد الثقة بماضينا وبنجاعة قيمنا الإسلامية، وفي هذا الإطار نريد أن نلقي الضوء على إحدى هذه القضايا التي شغلت مالك بن نبي وهو يبحث عن أفضل السبل لتطوير المجتمع الإسلامي.

هذه القضية التي نرغب في تحليلها وإعادة قراءتها هي قضية الديمقراطية أو الشورى. فيا ترى كيف نظر لها مالك بن نبي؟ وكيف حلّلها في ضوء التجارب الاجتماعية للأمم الأخرى؟

يرى مالك بن نبي، أننا أي الشعوب العربية الإسلامية ورثنا مجموعة من المفاهيم عن العالم الغربي وأصبحنا نتداولها ونناقشها، ثم نقتدي بها كمسلمات دون أن نتأكد من صحتها، وهل هي تتفق مع ماهية كياننا؟ أم أنها تتضارب مع عاداتنا وتقاليدنا وقيمنّا الإسلامية؟

يقول مالك بن نبي: الديمقراطية(*)، من تلك العناصر التي نتقبلها لنضيفها إلى التراث الإسلامي مقتنعين بما يبرر هذه الإضافة ولو بصورة شكلية حتى يصبح الموضوع لايفتح بابه على أية نقطة استفهام (هل توجد ديمقراطية في الإسلام)؟ بل ندخل في موضوعنا مباشرةً من باب المسلمات، فنقول: (صفوا لنا الديمقراطية الموجودة في الإسلام)[1]؛

ومن أجل أنّ يصل مالك بن نبي إلى حقيقة الديمقراطية في الإسلام، فإنه يرى ضرورة التمييز بين المصطلحين: الإسلام والديمقراطية. يقول مالك بن نبي: (وعليه يجب في خطوتنا الأولى أن نوضح وأن نعرَّف مصطلحاتنا: ما هو الإسلام؟ وما هي الديمقراطية؟)[2].

إن كلمة (الإسلام) هي من ابتكار القرآن، وأما كلمة ديمقراطية، فلا نعرف متى درجت في اللغة العربية كمفردة مستوردة، وإنما نعرف أنها صيغت في اللغة اليونانية قبل عصر (بريكلاس) أي منذ خمسة قرون قبل الميلاد.[3]

وبهذا يصل مالك بن نبي إلى نتيجة مفادها أنَّ (الصلة مفقودة بين المصطلحين بالنسبة إلى الزمان والمكان)[4].

وقبل أن يحلّل مالك بن نبي ويغوص في إشكالية الديمقراطية في الإسلام، فإنه يقترح علينا أن نعرّف الديمقراطية أولاً، ثم نعرّف الإسلام ثانياً.

فالديمقراطية كما هو معروف لدى معظم الناس تعني (سلطة الشعب) أو سلطة (الجماهير) أو سلطة (الإنسان) أو حكم (الأغلبية)، أما كلمة الإسلام في أبسط معانيها وكما جاء في جواب النبي عليه أفضل الصلوات والسلام، عن أبي هريرة قال: كان النبي عليه السلام بارزاً يوماً للناس، فأتاه رجل قال: ما الإيمان ... إلخ، إلى أن قال ما الإسلام؟ قال: الإسلام أن نعبد الله ولا نشرك به، ونقيم الصلاة ونؤدي الزكاة ونصوم رمضان، صدق رسول الله فيما قال.

وهكذا حاول مالك بن نبي وصف المصطلحين أو الكلمتين: (الديمقراطية والإسلام وأعطاهما التحديد المتفق عليه ولكن في أبسط معانيه)[5]. وعلى هذا الأساس هل توجد مقارنة بين مفهوم سياسي يفيد في مجمله تقرير سلطة الإنسان أو سلطة الناس في كيانات اجتماعية معينة، وبين مفهوم غيبي يعني في مجمله خضوع الإنسان إلى سلطة الله عز وجل في أي مكان وفي أي زمان، يبدو أن هناك صعوبة بالغة في مقاربة ومقارنة هذين المصطلحين، وهذه الصعوبة ليست ناتجة من الواقع الدال على هذين المصطلحين، وإنما تكمن الصعوبة من حيث تعبيرنا وتناولنا وفهمنا وإدراكنا لهذا الواقع ومعطياته وشروطه، وللخروج من هذه المعضلة يرى مالك بن نبي، أنه يجب أن نحدَّد الديمقراطية دون ربطها

بأي مفهوم وبأي قياس مسبق وسابق، يقول مالك بن نبي: (يجب أن نعتبر الديمقراطية من ثلاث وجوه: 1- الديمقراطية كشعور نحو الـ (أنا). 2- الديمقراطية نحو الآخرين. 3- الديمقراطية كمجموعة الشروط الاجتماعية والسياسية اللازمة لتكوين وتنمية هذا الشعور في الفرد.)[6].

ولتوضيح هذا المفهوم أكثر يقول مالك بن نبي: (فهذه الوجوه الثلاثة تتضمن بالفعل مقتضيات الديمقراطية الذاتية والموضوعية، أي كل الاستعدادات النفسية التي يقوم عليها الشعور الديمقراطي والعدة التي يستند عليها النظام الديمقراطي في المجتمع، فلا يمكن أن تتحقق الديمقراطية كواقع سياسي إن لم تكن شروطها متوفرة في بناء الشخصية، وفي العادات والتقاليد القائمة في البلد)[7]. وعلى هذا الأساس بات من المؤكد أنَّ الديمقراطية ثقافة قبل أن تكون مشروعاً سياسياً وعليه فإن (الشعور بالديمقراطية مقيّد بشروط معينة لا يتحقق بدونها، وهذه الشروط ليست من وضع الطبيعة ولا من مقتضيات النظام الطبيعي، على خلاف ما كانت تتصور الفلسفة الرومنطقية في عهد "جان جاك روسو"[*]، بل هي خلاصة ثقافة معينة وتتويج لحركة الإنسانيات وتقدير جديد لقيمة الإنسان: تقديره لنفسه وتقديره للآخرين)[8].

ويوضح مالك بن نبي موضوعه بشيء من التفصيل عندما يبيّن لنا أن الشعور الديمقراطي الذي نما في أوروبا لم يولد ويتأسس بين عشية وضحاها، بل هو نتيجة لحركة استمرت لقرون، يقول مالك بن بني: (إن المؤرخ الفرنسي "جيزو" يتيح لنا في كتابه تاريخ أوروبا من نهاية الإمبراطورية الرومانية إلى الثورة الفرنسية تتبع هذه الحركة أي التطور الذي أدّى إلى ظهور الديمقراطية في أوروبا، ونمو الشعور الديمقراطي في البلاد الأوروبية، فالمؤرخ الكبير يبيّن كم كانت أصول الديمقراطية الغربية بعيدة وبسيطة، وكيف تكوّن الشعور الديمقراطي ببطء قبل أن يتفجر بالتالي في التصريح بحقوق الإنسان والمواطن، ذلك التصريح الذي يعبّر عن التقويم الجديد للإنسان وعن التتويج الأسطوري والسياسي للثورة الفرنسية)[9]. وعليه لا يمكن فصل هذا الشعور الديمقراطي الذي ولد في أوروبا عن حركة الإصلاح والنهضة، لذا فإن هذا المشروع يظل يحمل ثقافة وخصائص المجتمع الذي أنتجه،

وبالتالي لا يمكن استنساخه وتطبيقه على مجتمعات أخرى لم تمر بنفس حركة الإصلاح والنهضة التي شهدتها أوروبا. يقول مالك بن نبي: (إن الشعور الديمقراطي في أوروبا كان النتيجة والمآل الطبيعي لحركة الإصلاح والنهضة، فهذا هو معناه التاريخي الصحيح، ولكن هذا المعنى لا يفصل عن تاريخ أوروبا ليطبق على أمم أخرى)[10]، إن الديمقراطية التي تمارس في الغرب اليوم رغم اختلافنا معها في جوانبها التطبيقية والإجرائية والدينية، إلا أنها لم تكون وليدة الصدفة أو ثمرة من ثمرات الطبيعة، إنما هي جهد إنساني وثورة فكرية، قبل أن تكن تعددية سياسية وبرلمانية قام بها مجموعة من المفكرين والفلاسفة،* وخاصة في عصر النهضة الذي يعني الإحياء والانبعاث لمبادئ جديدة وقطعية مع عصور الظلام والاستبداد، والتي تحالفت فيها الكنيسة والملوك والإقطاع، حتى نرى ملك فرنسا لويس الخامس عشر يقول: "أنا الدولة" (فكل تطور من هذا النوع هو في جوهرة عملية تصفية، تصفي الإنسان حتى يصبح الإنسان الجديد في صورة المواطن ... أي الإنسان الذي تخلص من رواسب العبودية ومن نزعات الاستعباد التي تُكوّن الصورة السلبية للشعور الديمقراطي).[11]

ومن هنا نلاحظ أن التمرد الإيجابي على الطغاة والطغيان، واستهجان كلمة "نعم" المبنية على السمع والطاعة ركيزة أساسية تُشيد عليها الديمقراطية في ثقافة ونفسية الفرد والجماعة. وبالتالي فإن عصر النهضة والإصلاح في أوروبا ساهم في تمرد الأوروبيين على سادتهم، فتحت شعار (دعه يعمل دعه يمر) استطاعوا أن يسقطوا وصايا الكنيسة وامتيازات الملوك والنبلاء وأمراء الإقطاع، وأن يمزقوا العلاقات الإقطاعية: الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وكان ذلك ولا شك كسباً عظيماً للتقدم البشري).[12]

ولكن يجب أنّ لا ينسى المحتفلون بمبدأ الليبرالية هذا أنه أوقعنا في جبرية جديدة، فإذا كان المجتمع قد تحرّر من طغيان الملوك والإقطاع فإنه وقع في شرك رجال الأعمال وسلاطين المال. نعم إن عصر الحداثة في أوروبا أفضى إلى حركة إصلاح واسعة كان لها بالغ الأثر في بلورة الشعور الديمقراطي في أوروبا. ولكن بكل المعايير والمقاييس لا يجوز تعميم هذا الشعور على مجتمعات أخرى ومن ضمنها المجتمعات العربية الإسلامية التي

تختلف في خصائصها وروحها عن المجتمع الغربي. إن (... سيادة المال ورجال الأعمال، عصفت بالإرادة العامة، صُلْب الديمقراطية الأوروبية في عصور التنوير، وأصبحت إرادة الكسب والغنى هي الإرادة ورأيُها هو الغالب على أمره في التشريع وعمل القوانين، ومؤدي القول أن أوروبا منذ الثورة الفرنسية، أرادت أن تتخلّص من سلطان الفرد، فقام فيها سلطان المال ورجال الأعمال، وأصبحت الرأسمالية –فيما يقولون اليوم– مَلكيّة القرن العشرين)[13]، وهذا يوضح بجلاء أنه لا يمكن تعميم تجربة فكرية وسياسية معينة على مجتمعات أخرى تختلف في عاداتها وتقاليدها وتاريخها وأنماط معيشتها عن المجتمعات الأوروبية، والديمقراطية الغربية هي إحدى هذه التجارب التي لا يمكن أن تستورد من الخارج للأسباب التالية:

أولاً: لأن لها علاقة بالتفاعلات المجتمعية المعقدة نسبياً.

ثانياً: لأنها فعل مؤسس وتجربة داخلية أنتجها حراك المجتمع المعني بها، والذي يحمل خصائصها وتجاربها دون سواه.

ثالثاً: لأنها تجربة نابعة من الواقع المحلي لأي بلد من البلدان وليست استعارات وليدة اللحظة الظرفية.

وهنا يجب التذكير أن معظم دعاة الإصلاح في العالم العربي الإسلامي* عندما أرادوا الخوض في مجالات الإصلاح السياسي كوسيلة من وسائل القطيعة مع ظواهر الاستبداد والطغيان لم ينتجوا نظريات سياسية حول السلطة والدولة، وإنما حاولوا جلب ونقل بعض مظاهر التحديث السياسي الأوروبي، وخاصة في مجالات الإدارة والاقتصاد والبرلمانات، وأقنعوا أنفسهم بأن هذا هو التحديث بمجرد استعارة لما في أوروبا من تنظيمات، ولكن المسألة غير ذلك فيجب ونحن نتحدث عن الديمقراطية في الإسلام أن تشتمل على العناصر الثلاثة التي سبق وأن تحدثنا عنها على أنها الشروط العامة لوجود الشعور الديمقراطي في أي بيئة كما يقول مالك بن نبي).[14]

وفي هذا الإطار يطرح مالك بن نبي عدة تساؤلات حول الديمقراطية في الإسلام،[15]

أولاً: هل الإسلام يتضمن ويتكفل هذه الشروط الذاتية والموضوعية أي هل يكون نحو

(الأنا) ونحو (الآخرين) الشعور الذي يطابق الروح الديمقراطية كما بيّنا. وهل يخلق الظروف الاجتماعية المناسبة لتنمية هذا الشعور؟

ثانياً: هل يخلق الإسلام الشعور الديمقراطي؟

ثالثاً: هل يخفّف الإسلام حقيقة من كمية ومن حدة الدوافع السلبية والنزاعات النافية للشعور الديمقراطي التي تطبع سلوك العبد وسلوك المستعبد؟

وفي خضم إجابة مالك بن نبي على هذه التساؤلات يلاحظ أن الديمقراطية ليست استعارات شكلية كما وضحنا في السابق، ولكنها مشروع متعدد الجوانب والاتجاهات، لايمكن تحقيقه وإنجازه في ظل ثقافة نافية لهذا الشعور الديمقراطي.

يقول مالك بن نبي: (لابد إذاً وفي البداية وعلى وجه الخصوص أن نقدر كل مشروع يهدف إلى تأسيس ديمقراطية، على أنه مشروع تثقيف في نطاق أمة بكاملها، وعلى منهج شامل، يشمل الجانب النفسي؛ والأخلاقي والاجتماعي والسياسي. فالديمقراطية ليست إذاً كما نفهمها فهماً سطحياً عندما نتناول معناها الدارج، أي في حدود اشتقاق المفردة، ليست مجرد عملية سياسية، عملية تسليم السلطات إلى الجماهير، إلى شعب يصرح بسيادته نص خاص في الدستور. وقد يكون هذا النص نفسه غير موجود في بلد معين، إمّا لأن هذا البلد لم يوضع في دستوره نظام دستوري، وإما لأن جباراً مستبداً جاء يلغيه، مثل نابليون في فرنسا، ومع ذلك لا تفقد الديمقراطية معناها في هاتين الحالتين، لأن معناها مرتبط بشعور وبعادات وتقاليد لا يكونها نص ولا يلغيها جبار)[16]. وبالتالي فإن الديمقراطية ليست مجرد عملية سياسية صورية، بل هي عملية ثقافية اجتماعية نفسية وتربوية مرتبطة بحركة المجتمع عبر التاريخ، إنها جزء أصيل من ثقافته، فبريطانيا مثلاً، وكما يقول مالك بن نبي: (تتمتع بحياة ديمقراطية ممتازة دون أن يكون في أساسها نص دستوري خاص يحمي الحقوق والحريات التي يتمتع بها فعلاً الشعب الإنجليزي، وإنما تحميها تقاليد الشعب ذاته وعاداته وأوضاعه النفسية، وعرفه الاجتماعي، أي في نهاية التحليل يحميها ما يمكن أن نسميه الروح الإنجليزية بالذات)[17]. وعلى هذا الأساس فإن الديمقراطية شعور متأصل في ثقافة

الناس يتمظهر على شكل مؤسسات حقيقية، فلا يكفي وجود نخب سياسية أو معارضة شكلية حتى نقول إن هذا البلد أو ذاك بلد ديمقراطي.

يقول مالك بن نبي: "فليست الديمقراطية إذاً في أساسها عملية تسليم سلطات تقع بين طرفين معنيين، بين مالك وشعب مثلاً. بل هي تكوين شعور؛ وانفعالات، ومقاييس ذاتية واجتماعية. يشكل مجموعها الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية في ضمير شعب، قبل أن ينص عليها أي دستور، فالدستور غالباً ما هو إلا النتيجة الشكلية للمشروع الديمقراطي عندما يصبح واقعاً سياسياً، يدل عليه نص توحي به عادات وتقاليد، ويمليه شعور في ظروف معينة. ولا يكون أي معنى لهذا النص إن لم تسبقه التقاليد والعادات التي أوحت به، أو بعبارة أخرى المبررات التاريخية التي دلت على ضرورته."[18]

ومن هنا فلا يمكن أن يزدهر أي مشروع ديمقراطي ما لم يجد بيئته الحاضنة له، وعليه فإن المجتمعات العشائرية والقبلية التي تفتقر لثقافة التعددية وقيم التسامح، تمثل في نظرنا الصورة السلبية للشعور الديمقراطي، لأنها تحمل في ثنايا ثقافتها رواسب الاستعباد وسلوك القطيع. ونحن نعرف أن الديمقراطية الحقيقية هي التي تحتكم لثقافة القانون ومزايا التعاقد، فالمشروع الديمقراطي هو أولاً وقبل كل شي: شعور وحس ووعي نقدي لما يدور حولنا، وتصحيح تصوراتنا ومفاهيمنا حول الوطن والمواطنة والقانون والدستور، وهذه أشياء لا يمكن إلا أن تكون نابعة من ثقافة وأعراف كل أمة، فقد ولدت تجربة أثينا وفق فلسفتها ومعطياتها الفكرية والاجتماعية، وكذلك شروطها الموضوعية والذاتية، وعلى عالمنا العربي الإسلامي، أن يدرك أنَّ الديمقراطية ليست استعارة مجموعة من التصورات حول الدولة وأنظمة الحكم من الغرب ثم نطبقها في ديارنا؛ الموضوع أبعد من هذا بكثير كما يقول مالك بن نبي: "ومن هنا تبدو بكل وضوح تفاهة تلك الاستعارات الدستورية التي تستعيرها اليوم بعض الدول الأفريقية والآسيوية الناشئة، التي تريد إنشاء الوضع الجديد في بلادها، بالقياس على المنوال الذي تستعيره من بعض البلاد ذات التقاليد الديمقراطية العريقة، إن هذه الاستعارة تكون تارة لازمة، ولكنها لن تكون بكل تأكيد وحدها كافية"[19].

أمّا بخصوص إجابة مالك بن نبي حول سؤاله الذي طرحه هل توجد ديمقراطية في الإسلام؟ فيلاحظ أنّ الأمر لا يتعلق بالضرورة بنص فقهي مستنبط من القرآن والسنة، بل يتعلق بجوهر الإسلام بصفة عامة.[20] إن ما يهنا هنا كما يقول مالك بن نبي: "أنه لا يسوغ لنا أن نعتبر الإسلام كدستور يعلن سيادة شعب معين، ويصرح بحقوق وحريات هذا الشعب، بل ينبغي أن نعتبره، في سياق حديثنا، كمشروع ديمقراطي تفرزه الممارسة، وترى من خلاله موقع الإنسان المسلم من المجتمع الذي يكون محيطه وهو في الطريق نحو تحقيق القيم والمثل والديمقراطية، بحيث ترتبط حركته التاريخية بالمبادئ العامة التي أقرها الإسلام في صورة بذور غرست في الوعي الإسلامي، وفي صورة شعور عام ودوافع تكون المعادلة الإسلامية في كل فرد في المجتمع".[21] وعليه فإن مالك بن نبي يرى أن حكمنا على أي مشروع أو نموذج ديمقراطي، يرتبط بتقويمه للإنسان، فنحن نعرف أن لفظ مواطن في أوروبا أطْلقَ على الإنسان الأوروبي بعد الثورة الفرنسية، وكلمة رفيق أطلقت على الإنسان الروسي بعد الثورة البلشفية، وكذلك نقول عن الديمقراطية في الشرق بالديمقراطية الشعبية وفي الصين نصفها بالديمقراطية الجديدة. وهكذا نجد أنفسنا أمام نماذج ديمقراطية، يختلف بعضها عن بعض بمقدار تقديمها الجديد للإنسان، بالقيمة التي تعطى له في صورة شكلية تعبر بصورة رمزية عن بداية أو تدشين المشروع الديمقراطي في وضعه في الطريق نحو القيم والمثل الديمقراطية، كما يقول مالك بن نبي[22].

فكل هذه النماذج التي ذكرناها تمنح الإنسان بعض الحقوق السياسية وبعض الضمانات الاقتصادية، ولكن الإسلام يتفوق عليها جميعاً لأنه كرم الإنسان في ذاته. "وإذا أردنا أن نقرب النظام الإسلامي –رغم تسليمنا، بكيانه المستقل ووضعه الخاص– من نظم الحكم المتعارف عليها نجده نظاماً ديمقراطياً أصيلاً سليماً رائعاً، ولكنه ليس كالديمقراطية التي تحدث عنها فلاسفة اليونان وطبقت في بعض المدن اليونانية القديمة، وليس كالديمقراطية التي جاءت بها الثورة الفرنسية ويتحدث عنها الفقهاء الغربيون، وإنما يفوقها ويسمو عليها"[23]. وبالتالي فإن النموذج الإسلامي في الديمقراطية يتجاوز كل النظم الاجتماعية الأخرى التي تدعي الديمقراطية، ولكن لابد أن نعترف صراحة أن أي مشروع

ديمقراطي في عالمنا العربي الإسلامي لن يرى النور ويحالفه النجاح ما لم يجد صداه في عقلية وثقافة المجتمع، فلا يمكن لثقافة تمجد قيم القبيلة والعشيرة وتؤمن بالزعيم الملهم والمنقذ وتفتقر لغة التسامح والتواصل والانفتاح على الآخرين، أن تساهم في بلورة المشاركة السياسية والتداول السامي على السلطة، ويجب أن نذكر هنا أن كثيراً من المفكرين والمثقفين العرب وعلى امتداد قرنيين من الزمان حاولوا أن يقنعونا بأن الديمقراطية هي بنت العلمانية وأخت الليبرالية ولا تتفتح ولا تزدهر إلا في أحضان المبادرات الفردية، ومن هنا لا يمكن فصلها عن مفاصل المشروع الغربي في عمومياته. مالك بن نبي يرفض هذه الأطروحات، ويصر أنَّ العلاقة بين الإسلام والديمقراطية تتعدى المنظور الشكلي للديمقراطية الغربية عندما يقول: "أما الإسلام فإنه يمنح الإنسان قيمة تفوق كل قيمة سياسية أو اجتماعية، لأنها القيمة التي يمنحها له الله في القرآن الكريم مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ولقد كرّمنا بني آدم﴾*، فهذا التكريم يكون –أكثر من الحقوق أو الضمانات– الشرط الأساسي للتعبير اللازم في نفس الفرد، طبقاً للشعور الديمقراطي سواء بالنسبة للأنا أو بالنسبة للآخرين، والآية التي تنص على هذا التكريم تبدو وكأنها نزلت لتصدير دستور ديمقراطي، يمتاز عن كل النماذج الديمقراطية الأخرى، دون أن تعبر عنه نصوص قانونية محددة، فنظرة النموذج الإسلامي إلى الإنسان هي نظرة التكريم الذي وضعه الله فيه، أي نظرة إلى الجانب اللاهوتي فيه، بينما النماذج الأخرى تمنحه النظرة إلى الجانب الناسوتي والجانب الاجتماعي، فالتقويم الإسلامي يضفي على الإنسان شيئاً من القداسة، ترفع قيمته فوق كل قيمة تعطيها له النماذج المدنية"[24]، وبالتالي فإن هذا الإنسان الذي يحمل هذا التكريم يشعر بقوة وعظمة الإسلام، لأنه بدَّد فيه كل النزاعات والدوافع السلبية المنافية للشعور الديمقراطي مثل التكبر على الناس وآفة الغرور، والتعصب القبلي ونزعة حب الذات، وغيرها من العادات السيئة التي حاربها الإسلام بضراوة، يقول الله تعالى وهو أصدق القائلين: ﴿تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين﴾* ويقول الله عز وجل أيضاً: ﴿إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً إلا المستضعفين من الرجال

والنساء والولدان لا يستطيعون حلية ولا يهتدون سبيلاً فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفواً غفوراً﴾**.

ويقول مالك بن نبي: "مجمل القول إن المسلم محفوظ من النزعات المنافية للشعور الديمقراطي، الموجودة أو المدسوسة في طينة البشر، بما وضع الله في نفسه من تكريم مقدس، وما جعل عن يمينه وشماله من معالم ترشد طريقه حتى لا يقع في وحل العبودية أو وحل الاستعباد"[25].

إنَّ الديمقراطيات الأخرى سواءً إن كانت في الغرب أو الشرق، تركز على المظاهر الشكلية والمادية، وتحركها فكرة الصراع والبقاء للأصلح، بينما الديمقراطية في الإسلام تُحصن الإنسان ضد كل الدوافع الأنانية المنافية لفكرة الديمقراطية. ونحن لا ننكر إطلاقاً أن المجتمع الأوروبي قطع خطوات واسعة في المجال الديمقراطي والفعل السياسي من حيث التداول السلمي على السلطة واحترام حقوق الإنسان، والسماح للعقل الفردي بالنمو من خلال ثقافة الاختلاف، ولكن هذه المزايا التي تحققت في أوروبا على أثر الإصلاحات الجمّة التي قام بها العقل الأوروبي في عصر النهضة، وأفضت إلى الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية، لا يؤمن الإنسان الأوروبي بتحقيقها خارج مجاله الحيوي، لأن هذا الإنسان لا يحمل فضائله معه خارج نطاقه الجغرافي، بل يحمل الخراب والدمار والهلاك للإنسان الآخر، ولعل التجربة الاستعمارية التي بدأت مع بداية القرن التاسع عشر ولا زالت امتداداتها مستمرة إلى يومنا هذا، دليل أكيد على ازدواجية الفكر الأوروبي الذي يعتبر الإنسان الأبيض أو الوحش الأشقر على حد تعبير نيتشه (1844-1900) هو المؤهل للديمقراطية والحرية بما يملكه من حاسة النقد والتحليل، بينما لا يملك الإنسان الآخر هذه الخصائص، لكونه لا يملك عقلاً تاريخياً، مثل الإنسان الأوروبي.

ومن هنا فإن الديمقراطية الغربية لا تنظر إلى الإنسان نظرة واحدة، عكس الإسلام الذي لا يفرق بين بني البشر إلا بالتقوى والعمل الصالح، زد على ذلك أنَّ الديمقراطية الغربية تركز على الجوانب المادية والإجرائية، والأدهى من هذا كله أن الذين يملكون الثروة هم الذين يديرون الدولة ويتحكمون في مؤسساتها. يقول مالك بن نبي: (أما الديمقراطية

العلمانية أو اللائكية، فإنها تمنح الإنسان أولاً الحقوق والضمانات الاجتماعية، ولكنها تتركه عرضة لأمرين، فهو إما أن يكون ضحية مؤامرات لمنافع معينة، ولتكتلات مصالح خاصة ضخمة، وإما لأن يجعل الآخرين تحت ثقل دكتاتورية طبقية، لأنها لم تُصَفِّ في نفسه دوافع العبودية والاستعباد، لأن كل تغيير حقيقي في المجتمع لا يتصور دون تغيير ملائم في النفوس. طبقاً للقانون الأعلى)[26]، واستجابة لقوله تعالى: ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾*، ويوضح مالك بن نبي موضوعه أكثر عندما يقول: (وهكذا تظهر بوضوح أكثر العلاقة العضوية بين الإسلام والديمقراطية، العلاقة التي لم يكن من السهل توضيحها في صدر هذا الحديث، عندما كنا نحاول تحديد وجه التشبيه والمقارنة بكلمة ديمقراطية مأخوذة في معناها الاشتقاقي، أي باعتبار المشروع الديمقراطي على أنه مجرد مشروع تسليم سلطات إلى الشعب، بمقتضى نصوص دستورية معينة)[27].

إن جوهر الديمقراطية لابد أن يتأسس وفق قواعد اجتماعية وثقافية وأخلاقية فيها يحترم الفرد الجماعة، والجماعة تقدر الفرد وليست مجرد مجموعة من الحقوق السياسية لاتخرج في آحايين كثيرة عن دائرة الشعارات والأدلجة، ومن هنا يظل الإسلام كما يرى مالك بن نبي متفوقاً على كل الدساتير في احترام الإنسان وتمجيده باعتباره خليفة الله في أرضه، ومن هذا المنطق يلاحظ أن النموذج المثالي للشورى أو الديمقراطية في الإسلام قد تحقق في صدره الأول إبَّان عهد الرسول عليه أفضل الصلوات والسلام، والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم جميعاً. ولعل هذا ما توصل إليه ابن خلدون عندما يقول "إن الخلافة كانت في الصدر الأول إلى آخر عهد (علي) ثم صار الأمر إلى الملك، وبقيت معاني الخلافة من تحري الدين ومذاهبه، والجري على مناهج الحق، ولم يظهر التغير إلا في الوازع الذي كان ديناً، ثم انقلب عصبية وسيفاً، وهكذا كان الأمر لعهد معاوية ومروان وأبيه عبد الملك، والصدر الأول من خلفاء بني العباس إلى الرشيد وبعض ولده، ثم ذهبت معاني الخلافة ولم يبق إلا اسمها وصار الأمر ملكاً بحتاً، وجرت طبيعة التغلب إلى غايتها"[28].

ففي تلك الفترة المزدهرة أعني بها فترة الرسول عليه السلام والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم وُضِعَتْ كل الأصول والشروط الأخلاقية والنفسية للديمقراطية الإسلامية. وفي هذا

السياق يرد مالك بن نبي مجموعة من الآيات والأحاديث الشريفة التي تبيّن عظمة الإسلام اتجاه الشورى والإنسان.[29] فإذا كانت مثلاً الديمقراطية اليونانية التي يشيد بها الجميع تعتبر الرق أو ما يسمى بالعبودية ظاهرة طبيعية، فإن الإسلام يقر بوضوح استهجان هذه الظاهرة ويدعو إلى تحرير الرقيق حتى يكتمل تحرير الإنسان، ولا غرابة في ذلك لأن الإسلام نظام أوجده الخالق عز وجل جاء للناس كافة في مغارب الأرض ومشارقها، بينما الديمقراطية ظاهرة أوجدها البشر لمعالجة قصور ما. وعليه تظل مرجعية الإنسان للنظام الذي أوجده الله، لأنه نظام متكامل وشامل، فيه الخير والفلاح والرحمة لكل بني آدم. يقول الله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾*، وبالتالي فإن الإسلام صالح لكل زمان ومكان، ومن أهم المبادئ التي يقوم عليها: العدل والرحمة والعفو عند المقدرة، واحترام الذات الإنسانية، ومن هنا جاء تحرير الرقيق حتى يكتمل تحرير الإنسان، وهذا ما استطاع مالك بن نبي استخلاصه من ملاحظاته حول الديمقراطية في الإسلام.[30] حيث لاحظ الآتي :

1- الرق في الإسلام يمس من كرامة الفرد ويحط من آدميته، ولهذا جاء التشريع الإسلامي لعتق الرقيق وبصورة قاطعة وكلية استجابة لقوله تعالى: ﴿وهديناه النجدين فلا اقتحم العقبة وما أدراك ما العقبة فك رقبة ...﴾** وأيضاً استجابة لقوله تعالى: ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل﴾*** ولعل صرخة عمر بن الخطاب جاءت لتؤكد هذه المعاني القرآنية وتلخص لنا عظمة الإسلام عندما قال: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرار) وجاءت كثير من أحاديث الرسول عليه أفضل الصلوات والسلام تؤكد ضرورة عتق الرقيق وانتهاج مبدأ المساواة بين الناس جميعاً، يقول عليه الصلاة والسلام: (من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار).

ويقول الرسول عليه أفضل الصلوات والسلام: (من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه) ويقول الرسول عليه السلام أيضاً في حجة الوداع: (يا أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ليس لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر فضل إلا

بالتقوى ...). إن هذه الكلمات في نظر مالك بن نبي تتفوق على كل الدساتير التي جاءت بها الثورات من الثورة الفرنسية وحتى الثورة الأمريكية إلى عصر النهضة الأوروبية, إنها بيان وتصريح باحترام حقوق الإنسان في أسمى معانيها.بل إنها تتفوق على كل أطروحات الأنظمة المعاصرة والتي ترى في نفسها الوكيل المعتمد لحقوق الإنسان والديمقراطية.

2- الشورى أو الديمقراطية مصانة وواجبة في المجتمع الإسلامي بحكم العقيدة ذاتها. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك، فأعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر، فإذا عزمت فتوكل على الله إنَّ الله يحب المتوكلين﴾* ويقول الله سبحانه وتعالى أيضاً: ﴿والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون﴾**.

(وعلى ذلك فإن رئيس الدولة في الإسلام مقيد بمبدأ الشورى الذي أمر به القرآن وطبقه رسول الله الحاكم الأول للدولة الإسلامية. وقد ظهرت عظمة مبدأ الشورى في التطبيق في عهد الخلفاء الراشدين في المسائل التي لم يرد بشأنها نص صريح واضح في الكتاب أو السنة، وقد تناول هذا المبدأ اختيار الحاكم نفسه وطريقة هذا الاختيار، كما تناول التشريع الذي يشرح الدستور الإسلامي (المقرر في القرآن والسنة) ويتعرض للمسائل المتفرعة من المبادئ الكلية العامة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والمعاملات ومختلف شئون الدولة. فمبدأ الشورى طُبِّقَ في عهد الخلفاء الراشدين على نطاق واسع في التشريعات الفرعية، وبخصوص الحوادث التي عرضت للدولة في ذلك الحين)[31]، ويقول عمر رضي الله تعالى عنه وهو يستلم مقاليد الحكم في الدولة الإسلامية الوليدة (من رأى منكم فيّ اعوجاجاً فليقومني ...).

3- كذلك يحث الإسلام ويؤكد على مجموعة من المبادئ الخلاقة التي تحمي الحريات المعنوية للإنسان استجابة لقوله سبحانه وتعالى: ﴿لا إكراه في الدين قد تبيّن الرشد من الغي﴾*.

4- أما فيما يخص حرية العمل والتنقل فإنها مقررة في الإسلام ومصانة تمشياً مع قوله سبحانه وتعالى: ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه، وإليه النشور﴾**.

5- كذلك يقر الإسلام مبدأ رائعا يتعلق بحرمة المنازل وحصانتها مصداق لقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها﴾*** "ومما يحكى بهذا الصدد أن امرأة يهودية أرادت أن تحتفظ بملك لها يقع داخل الحدود التي عينها التخطيط لبناء مسجد عمر في بيت المقدس، فأراد القائم بالمشروع تنفيذ المخطط دون التفات إلى وجهة نظر المدعية، على اعتبار أسبقية المصلحة العامة، ولكن المدعية رفعت قضيتها إلى الخليفة الذي أوفاها رغبتها ... وربما كانت وجهة نظر مقررة على أساس أن بناء مسجد لا يكون مصلحة عامة بالنسبة إلى يهودية. وهذه المعاملة في القضاء الإسلامي تدخل أولاً في نطاق التقويم العام للإنسان، بصفته إنساناً وضع في طينته التكريم بقطع النظر عن كونه رجلاً أو امرأة، مسلماً أو يهودياً"[32]، استجابة لقوله تعالى: ﴿إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾**** فالإسلام إذن يمنح الفرد كل حقوقه الأساسية، ويكفل له الضمانات الفعلية وليس الصورية والظرفية ضد كل تعد من جانب الدولة والحكومة. يقول بن نبي: (فعلى هذه الاعتبارات يصح القول بأن الحكم الإسلامي ديمقراطي في مصدره وفي عمله، كما قدمنا. والإسلام يتضمن كل السمات التي تطبع الديمقراطية السياسية التي تمنح الفرد مسؤولية في تأسيس الحكم والضمانات اللازمة التي تحميه من جور هذا الحكم. ولكن التجربة التي تجري للديمقراطية السياسية في العالم منذ عهد الثورة الفرنسية، تدل على ضعف حريات الفرد في الواقع، عندما لا تحميه في نفس الوقت الضمانات الاجتماعية التي تكفل حريته المادية، ولقد رأينا في البلاد المتطورة كيف يصبح "المواطن الحر" عبداً مجهولاً لمصالح كبيرة تتحد ضده، وكم تضيع عليه بهذا السبب المنافع المنتظرة التي يمنحها إياه بصورة نظرية، تصريح بحقوق الإنسان، ودستور لا يكون لهما أثر ظاهر في حياته. كما رأينا كيف أن البلاد التي يحدث فيها هذا الاختلاف بين القيم السياسية والقيم الاجتماعية، تعاني صراع الطبقات الذي ربما

ينتهي إلى تأسيس نوع من الديمقراطية يعطي "المواطن" الضمانات الاجتماعية اللازمة، ولكن على حساب حرياته السياسية)[33].

لقد أثبت الواقع السياسي الغربي جملة من التناقضات شابت التجربة الديمقراطية الغربية، ففي المنظومة الرأسمالية صار المال ورجالات الأعمال هم من يتحكمون في توجيهات المجتمع، من خلال سيطرتهم على مفاصل الدولة ومؤسساتها، وبالتالي وقع المجتمع في الأنظمة الغربية تحت رحمة الفرد وقوانين المنافسة، ويستنتج مالك بن نبي أن الإسلام تجاوز كل النظم اللائكية الغربية عندما يقول: "ولكن الإسلام تلافى هذا المعوق، لأنه أتى لمشكلات الحياة المادية المتصلة بالنظام الاقتصادي، بالحلول المناسبة، دون أن يمس الفرد في حرياته الذاتية. وعليه فالإسلام يبدو وكأنه جمع موفق بين مزايا الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية. فالتشريع الإسلامي يتمم فعلاً السمات السياسية ... بسمات ديمقراطية أخرى، متصلة بالجانب الاقتصادي، يقوم على مبادئ عامة، تهدف إلى توزيع الثروة حتى لا تصبح الدولة في أيدي بعض المترفين"[34].

ولا شك أن الدولة البرجوازية المعاصرة تقوم على تقديس الملكية الخاصة والمال، بينما يرى الإسلام أن المال وسيلة وليس غاية في حد ذاته. لذا استطاع الإسلام أن يضبط العلاقات الاقتصادية بين الناس، بمعنى آخر بين الفرد والجماعة من خلال مبدأ الزكاة والتي تعتبر دعامة من دعامات المجتمع بما تحققه من توازن بين أفراده، ففي إطار صنع مجتمع خالٍ من الآفات والصراعات حَرَّمَ الإسلام الربا وأحلّ البيع واستهجن الاحتكار. وبالتالي ربط الإسلام بين الديمقراطية السياسية والمساواة الاقتصادية، فلا يمكن أن تتحقق الديمقراطية السياسية في مجتمع طبقات فيه قلة مترفة وأخرى معدومة. والمساواة هنا لا تعني أن يعيش الناس عبيداً للدولة، كما كان يحدث في المنظومة الاشتراكية، وإنما يتيح المجتمع لأفراده كل الفرص المتاحة على أساس مقدرة كل واحد منهم، فالتفاوت يجب أن يرجع لمقدرة الإنسان ذاته، قلَّت أو عظمت، وقد توصل مالك بن نبي إلى هذه الحقائق مبيناً عظمة التشريع الإسلامي في تنظيم العلاقة بين المجتمع والاقتصاد، لذا نراه يقول: (فالتشريع الإسلامي أعفى الاقتصاد من سلطة الدرهم المطلقة, تلك السلطة التي أحدثت في البلاد المتطورة

أزمات اجتماعية تواجهها أحياناً بالثورات العنيفة. وربما يجب القول بأن هذا التشريع لم يخفف من حدة الدرهم في مجال الاقتصاد، بل خفف من حدته في المجال الروحي إذا صح التعبير، حتى أنه يعفي المجتمع من الأزمة الأخلاقية المتفشية اليوم في الحياة التي تستضيء بأضواء الحضارة الغربية ... فالإسلام لم يقاوم فقط الاحتكار الكبير الذي يقلل كمية من المنتجات حتى ترتفع أسعارها في السوق، بل يقاوم كل احتكار يؤدي على أي طريقة لارتفاع الأسعار. إن كل وسيط بين المنتج والمستهلك يخفي صورة الاحتكار الذي يكون المستهلك ضحيته، فالوسيط ضرب من الطفيلية في مجال الاقتصاد)[35]، وهكذا فإن الإسلام يجعل من العدل والإحسان قوام الدين من خلال إرسائه مبدأ التضامن والتكافل الاجتماعي بين المجموعة الإسلامية، وعليه فإن المبادئ التي جاء بها الإسلام تحارب الظلم وتسْتهجنّ الاحتكار والاستغلال حتى يكون المسلمون كالبنيان المرصوص، وصدق رسول الله عليه أفضل الصلوات والسلام عندما قال: (المسلم للمسلم كالبنيان المرصوص إذا اشتكى عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحُمَّى) يقول مالك بن نبي: (وهكذا يتبيّن أن المبادئ التي قررها الإسلام في المجال السياسي والمجال الاجتماعي، ووضعها في أساس ما يمكن أن نطلق عليه "الديمقراطية الإسلامية" قد تحققت فعلاً في واقع المسلمين، وقد كان أثرها حقيقياً في سلوك الأفراد وفي أعمال الحكم على الأقل في فترة التخلق الديمقراطي – يقصد بها مالك بن نبي فترة الرسول عليه السلام والخلفاء الراشدين– التي عرفنا فيما سبق حدودها الزمنية في التاريخ الإسلامي)[36]، لهذا نرى الإسلام ديناً شاملاً ومتكاملاً، لأنه لا يفصل بين ما هو اقتصادي وسياسي واجتماعي، لذا نراه لعب دوراً مميزاً في إنقاذ الحضارة الإنسانية من براثن المادة، وكذلك أنقذ الجنس البشري من غفوته وطغيانه وحفظ الإنسان في دينه ونفسه وعقله ونسله وماله.

ففي ظل الإسلام رأينا كم بلغت بغداد من العلم والحضارة، وكيف كانت القاهرة ودمشق حواضر للعلم والمعرفة وشتى أنواع العمران، وعلى هدى الإسلام أيضاً ازدهرت القيروان وفاس وتلمسان ومراكش، وكانت حصوناً متقدمة للحضارة الإسلامية في مواجهة الفرنج، حيث عرفت تلك البقاع فنون الحكم والدولة.

فالمسلمون يمكنهم إذا أرادوا بعث العزائم وعملوا بما حرضَّ عليه كتَّابهم أن يبلغوا مبالغ الأمريكيين واليابانيين من العلم والارتقاء، وأن يبقوا على إسلامهم كما بقى أولئك على أديانهم، بل هم أولى بذلك وأحرى، فإن أولئك رجال ونحن رجال، وإنما الذي يعوزنا الأعمال، وإنما الذي يضرنا هو التشاؤم والاستخذاء وانقطاع للآمال، فلتنفض غبار اليأس ولنتقدم إلى الأمام ولنعلمك أننا بالغوا كل أمنية، بالعمل والدأب والإقدام وتحقيق شروط الإيمان التي في القرآن)[37].

ومن هنا يمكن القول إن أي مشروع سياسي ديمقراطي لن يتطور ولن يستمر ويكتسب مشروعيته دون سلطة أخلاقية ودفعة روحية. العالم العربي الإسلامي يمتلك هذه الطاقة الروحية، فقط عليه أن يعيد قراءة تراثه بمسؤولية أكبر، بينما لا يملك العالم الغربي هذه الخاصية، ويلخص مالك بن نبي هذه المفارقة، بقوله: (فالفضيلة الغربية لا وجود لها بالنسبة للعالم لأنها لا تشع على عالم الآخرين؛ والغربي لا يحمل فضائله خارج عالمه – هو– فخارج حدوده الأوروبية لا يكون إنساناً! بل أوروبياً! وهو لا يرى بعد ذلك – أناساً– بل مستعمرين فهو يتحرك ببرجه العاجي كما يتحرك الرحالة بخيمته، وهو حيثما ذهب – سواء كان صانعاً أو مخبراً صحفياً أو مجرد سائح في بلد متخلف– ينشئ –عن قصد أو غير قصد– ما يسمى حالة استعمارية، وعليه فالأوروبي لا ينشئ في هذه الحالة روابط صداقية أو أخلاقية، فإن علاقاته مع – المستعمر– هي من النوع الاقتصادي أو الإداري أو السياحي، بل حتى من النوع الاستراتيجي في بعض الحالات تبعاً لاتصاله بزبائن أو رعايا أو أقوام مُسْتَعمَرين، أو لحم يطعمه للقنابل الذرية. وبديهي أنه لا يمكننا أن نستخلص من هذه الروابط الخاصة خطاً سياسياً يتفق مع القيادة الروحية للعالم)[38] فالسياسة لابد لها أن تكون: أخلاقية، جمالية، علمية، لكي يكون لها معنى في مسيرة التاريخ كما يقول مالك بن نبي.[39]

فالديمقراطية كما يرى الكثير من الناس ليست غاية في ذاتها، وإنما هي في نهاية المطاف وسيلة لتحقيق مصالح وأهداف الشعب، ولهذا لا ينبغي أن تكون هذه الديمقراطية حجة للاستيلاء على السلطة تحت شعار الغاية تبرر الوسيلة.

يقول مالك بن نبي: (فحينما حدث في أوروبا مع أفكار ديكارت (1596-1650) التمزق الأول في الثقافة، بدأ الانحراف الأخلاقي يؤدي إلى حتمية الصراع الطبقي، وإذا كان من واجب المرء – خصوصاً في بلدان العالم الثالث– أن يكون إلى جانب المُسْتَغلّين المستضعفين، فإن ذلك لا يمنعه بكل حال أن يرى خطورة المحتوى الأخلاقي في صراع يؤدي إلى انفصام وحدة الأمة والمجتمع وفقاً لما تمليه مصلحة المتنعم (البرجوازي) من ناحية، ومن ناحية أخرى مع مصلحة المحروم (البروليتاري) ... فهذا الصراع لم يوقظ في نهاية الحساب، الضمير عند الفريقين أو عند أحدهما، وإنما أيقظ في كليهما (الضمير الطبقي) وهو يضفي على صراعهما طابع فقدان الأخلاق، فالأول يريد مزيداً من الذهب في خزينته، والثاني يريد مزيداً من اللحم في بطنه، وكلاهما بمقتضى تعاليم أيديولوجية يتطلع إلى الاستيلاء على السلطة)[40].

وفي هذا الإطار يؤكد الأستاذ الدكتور ياسين عريبي جملة من الأسس التي كان لها بالغ الأثر في قيام المجتمع العربي الإسلامي على فكرة التضامن والتكافل والخلق منهجاً وحياة وسلوكاً، متبعاً في ذلك خط مالك بن نبي الفكري، ولا غرابة في ذلك إذا ما عرفنا أن الدكتور محمد ياسين عريبي ينتمي لنفس مدرسة مالك بن نبي الفكرية، ويلخص الأستاذ عريبي هذه الأسس أو المبادئ في الآتي[41]:

1- الإيمان بوحدة النوع والمصير الإنساني مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً﴾*، وبهذا ينتفي مرض الميز العنصري، إذ لا فرق بين عربي أو أعجمي إلا بالتقوى، وكذلك ينتفي مرض تأليه الإنسان في الأرض والذي أدّى إلى مرض الإقطاع والرأسمالية.

2- مبدأ المؤاخاة وفيه يختفي الصراع والتناقض، فالإسلام لا يضحى بالفرد على مَحارب الجماعة كما تفعل الماركسية، ولا يضحى بالجماعة على محارب الفرد كما تفعل الرأسمالية (ومجمل القول أنَّ الإسلام لا يُقرَّر حقاً للفرد إلا منظوراً فيه حق الجماعة، ولا حقاً للجماعة إلا منظوراً فيه حق الفرد، وذلك هو جوهر المنطق الاجتماعي أو أساس التكافل التي تدور عليه الحقوق والواجبات، وهو قول يشايعنا فيه الدكتور السباعي حيث يقول: (وليس في

الإسلام حقٌّ لا يخضع لمصلحة الجماعة، ومن أنكر هذا فقد أساء الفهم للإسلام وضَلَّ عنه من حيث لا يدري)[42].

3- مبدأ المساواة حيث يكون الاقتصاد وسيلة من أجل سعادة الإنسان ولا يكون فيها هذا الاقتصاد غاية في حد ذاته.

4- مبدأ الشورى وهو أساس الحياة السياسية فالشورى كما وضحنا في السابق ملزمة في الإسلام.

ومن هذا كله يتضح لنا أنَّ المجتمع الإسلامي مجتمع مبني على قاعدة التحاور والتشاور، وبالتالي لا يكفي أن يكون المجتمع متعدد الاتجاهات والمشارب حتى يكون مجتمعاً ديمقراطياً، فالتعددية لوحدها غير كافية إذا لم تخضع لشروط التعدد الصحيح. (إن التعددية هي شعار يُطْرح الآن وكأنه المفتاح السحري لحل مشكل الديمقراطية، إن التعددية ليست غاية في ذاتها، فلا يكفي أن تعدد الأحزاب والنقابات والمنظمات لتتحقق الديمقراطية، ذلك أن السؤال هو: أيّة تعددية؟ ومن أجل ماذا؟ فالتعددية ليس معناها أطراف منعزلة كل منها رافض للآخر؛ بل ينبغي في التعددية أن تتجاوز الأطراف انعزالها نحو إمكان توافق على مشروع مجتمعي. ولا يكون ذلك إلا بالوسيلة الديمقراطية، فالديمقراطية وسيلة لإدارة التعدد بوساطة مؤسسات متعاقد عليها. إن إقرار تعددية صحيحة أي تلك التي تتجاوز الطائفية والقبلية والانفصالية العرقية أو الثقافية، إنما يكون بالوسيلة الديمقراطية)[43].

لقد أدرك مالك بن نبي كما أدرك غيره من المفكرين في عالمنا العربي الإسلامي أن الديمقراطية ليست غاية في ذاتها – كما بيّنا باستمرار في هذا البحث- وإنما هي وسيلة لبتر آفة الاستبداد، وبالتالي لا يمكن تحقيق الديمقراطية في أي مجتمع ما لم تجد أرضية ثقافية تزدهر عليها، فالديمقراطية في نظره ثقافة وسلوك قبل أن تكون قرارات سياسية شكلية، لابد أن تكون حاضرة في عادات وتقاليد الناس، فهي تربية تبدأ من باب المدرسة، وليست شعارات أيديولوجية ظرفية.

ومن هنا فنحن لا نستطيع في عالمنا العربي الإسلامي تحقيق الديمقراطية بتقليد الآخرين، بل يجب أن تكون نابعة من واقعنا الثقافي الاجتماعي والروحي، ولهذا فإن العالم

العربي الإسلامي مُطالب اليوم وبإلحاح إعادة قراءة واقعه السياسي بطريقة نقدية فاحصة، لإيجاد أرضية مشتركة يقف عليها الجميع للمساهمة في بلورة مشروع سياسي وحضاري يفك الارتباط مع دولة الاستبداد ودولة القبيلة ودولة الطائفة ودولة الإقصاء والمحاصصة، ويستجيب لمتطلبات العصر ومقتضياته، ويكون بديلاً للأنماط السياسية والاقتصادية والثقافية التي يُروّج لها اليوم في ظل العولمة القادمة لنا من الغرب والتي تُعَّبر عن ثقافة ومفاهيم هذا الغرب.

إن الإسلام قادر وبكل اقتدار على قيادة هذه الأمة للطريق القويم بما يقيمه من توازن بين المادة والروح، وبين الفرد والجماعة، وبين الإنسان والطبيعة، وعليه لابد أن نؤسس مشروعنا الديمقراطي على قيمة الخير، وهو مبدأ كان يهيمنّ ويتمظهر في كل كتابات مالك بن نبي، تمشياً مع المبدأ الذي يؤسس الحكم الإسلامي الديمقراطي مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا، أطيعوا الله، وأطيعوا الرسول، وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ...﴾*.

المراجع والهوامش:

*) الديمقراطية مصطلح قديم، وهي تعني حكم الشعب بلغة أهل اليونان، حيث عرف هذا الشعب الحكم الديمقراطي منذ 500 سنة قبل الميلاد وخاصة مع الحركة السفسطائية، وكذلك أفلاطون (428–347ق.م)، وأرسطو (344–322 ق.م) وقد ساهم في تطور المشروع اليوناني الديمقراطي العديد من العوامل أهمها: الموقع الجغرافي الذي سمح لليونان بالاحتكاك مع الشعوب الأخرى، وكذلك ظهور العديد من المدارس الفكرية والفلسفية التي نادت بتحرير الإنسان من جبروت الطغاة والمستبدين. للمزيد أنظر: محمد كامل ليله، النظم السياسية، الدولة والحكومة، دار النهضة، بيروت، 1969م، ص 344–365.

1) مالك بن نبي، تأملات، دار الفكر، دمشق، 1986م، ص 61–62.

2) المرجع السابق نفسه، ص 62.

3) المرجع السابق نفسه، ص 62.

4) المرجع السابق نفسه، ص 62.

5) المرجع السابق نفسه، ص 63.

6) المرجع السابق نفسه، ص 65.

7) المرجع السابق نفسه، ص 65.

*) جان جاك روسو (1712–1778) ينتمي لمدرسة العقد الاجتماعي، لاحظ من خلال دراسته أن الحالة الطبيعية الأولى كانت خيرة واجتماعية، ولكن الحضارة هي من أفسد الإنسان، ويرجع له الفضل في ابتكار ما يسمى بالإرادة العامة، للمزيد حول نظرية العقد الاجتماعي: هويز، لوك، روسو، أنظر: أندريه كريسَّون، تيارات الفكر السياسي من القرون الوسطى حتى العصر الحديث، ترجمة: نهاد رضا، منشورات البحر المتوسط ومنشورات وعويدات، باريس، ط2، 1982م.

8) مالك بن نبي، تأملات، مرجع سابق، ص 65.

9) مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 65.

10) مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 66.

*) لعب لفيف من المفكرين الأوروبيين دوراً مميزاً في نهضة مجتمعاتهم الأوروبية فهذا مارتن لوثر (1483 – 1546) تصدى لفساد الكنيسة ودعا إلى حركة إصلاحها. وهذا جان لوك (1632–1704) أحد أصحاب نظرية العقد الاجتماعي والذي يرى أن الحاكم لابد أن يكون طرفاً في هذا العقد، ومن ثم إذا أخل بشروط هذا العقد المنظم للسلطات فإنه يجوز خلعه. ثم جاء مونتسكيو (1689–1755) ونادى بضرورة الفصل ما بين السلطات وقام كوندورسيه (1743–1794) بتطوير فكرة التقدم ومدح مكانة الإنسان في العالم الجديد. للمزيد أنظر: ف. فولغين، فلسفة الأنوار، ترجمة: هنريت عبودي، دار الطليعة، بيروت، 1981م. وكذلك أنظر: أندريه كريسَّون، تيارات الفكر الفلسفي من القرون الوسطى حتى العصر الحديث، منشورات عويدات، باريس، لبنان، مرجع سابق.

11) مالك بن نبي، تأملات، مرجع سابق، ص 67.

12) حسَّن معلوم، الليبرالية في الفكر العربي، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب، الرباط، ط1، ص 16–17.

13) د.حلمي مرزوق، الإسلام والفكر المعاصر: بحوث ومقالات، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1982م، ص 88.

*) نادى جمال الدين الأفغاني (1838–1897) بضرورة الإصلاح السياسي والتعليمي من خلال تصفية العقول من لوث الأوهام والخرافات، ودعا إلى التفكير العقلاني للتحرر من التقليد، ولاحظ أن الرجوع إلى الدين والأخلاق هو معيار السعادة وعنوان التمدن. أما الشيخ محمد عبده (1849–1905) فقد دعا إلى تطهير العقول من الأوهام الفاسدة والارتفاع بالإنسان إلى مراتب الكرامة، وأخذ مشروعة الإصلاحي لوناً فكرياً عندما لاحظ العلاقة العضوية بين إصلاح التعليم ومسألة التمدن للخروج من بوتقة الانحطاط والتأخر. بينما اتبع محمد رشيد رضا خطى جمال الدين الأفغاني، ورأى أن الإصلاح الحقيقي يبدأ بإصلاح الحكم وجعله شورى يقوم على أساس العدل والمساواة. غير أن عبد الرحمن الكواكبي

(1854–1902م) يعتبر من أبرز المصلحين وخاصة في المجال السياسي، حيث تصدى لآفة الاستبداد فالسياسة المطلقة وفقدان الحرية والعدل وفقدان الحكم الرشيد المبني على الشورى تكون نتيجته الانحطاط والتخلف وانعدام فاعلية المسلمين، والحل في نظره يكمن في القضاء على الاستبداد. وعلى العموم فإن كل دعاة الإصلاح ذوو الاتجاه الإسلامي نادوا في معظمهم بمحاولة التوفيق بين الأصالة والمعاصرة. أما دعاة الإصلاح ذو الاتجاه الليبرالي فإنهم نادوا بضرورة أخذ كل شي من أوروبا حلوه ومره إذا أرادت هذه الأمة النهوض من براثن التخلف والانحطاط، وأهم من يمثل هذا الاتجاه طه حسين في بدايات حياته، وسلامة موسى (1887–1958) وغيرهم كثيرين. للمزيد أنظر: د.فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1981م، ص 95 وما بعدها.

14) مالك بن نبي، تأملات، مرجع سابق، ص 70.

15) مالك بن نبي، المرجع السابق نفسه، ص 70.

16) مالك بن نبي، المرجع السابق نفسه، ص 70–71.

17) مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 71.

18) مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 71.

19) مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 71–72.

20) مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 72.

21) مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 72.

22) مالك بن نبي، المرجع السابق، ص 72–73.

23) محمد كامل ليله، النظم السياسية، الدولة والحكومة، مرجع سابق، ص 455.

*) سورة الإسراء، الآية 70.

24) مالك بن نبي، مرجع سابق، ص 73.

*) سورة القصص، الآية 83.

**) سورة النساء الآيات 96–98.

25) مالك بن نبي، تأملات، مرجع سابق، ص 74.

26) مالك بن نبي، المرجع السابق نفسه، ص 75.

*) سورة الرعد، الآية 11.

27) مالك بن نبي، تأملات، مرجع سابق، ص 75–76.

28) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، دار الجيل، بيروت، ص 223–230.

29) للمزيد أنظر: مالك بن نبي، تأملات، مرجع سابق، ص 76 وما بعدها.

*) سورة الأنبياء، الآية 107.

30) للمزيد أنظر: مالك بن نبي، تأملات، مرجع سابق، ص 77–81.

**) سورة البلد، الآيات 10–13.

***) سورة التوبة، الآية 60.

*) سورة آل عمران، الآية 159.

**) سورة الشورى، الآية 38.

31) محمد كامل ليله، النظم السياسية، الدولة والحكومة، مرجع سابق، ص 448.

*) سورة البقرة، الآية 236.

**) سورة الملك، الآية 58.

***) سورة النور، الآية 27.

32، مالك بن نبي، تأملات، مرجع سابق، ص 82.

****) سورة النساء، الآية 58.

33) مالك بن نبي، تأملات، مرجع سابق، ص 83.

34) مالك بن نبي، تأملات، المرجع السابق، ص 84.

35) مالك بن نبي، المرجع السابق نفسه، ص 86.

36) مالك بن نبي، المرجع السابق نفسه، ص 87.

37) للمزيد أنظر: شكيب أرسلان، لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ص 164.

38) مالك بن نبي، الفكرة الأفريقية الآسيوية القاهرة، ص 47–48.

39) للمزيد أنظر: مالك بن نبي، مشكلة الأفكار، ترجمة كل من: د.بسام بركة، و د.أحمد شعبو، دار الفكر، لبنان، ودار الفكر دمشق، ط 9، 2009، ص 135.

40) مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، دار الفكر، دمشق، ط2، 1988م، ص 76.

41) للمزيد أنظر: د. محمد ياسين عريبي، تأملات في بناء المجتمع الإسلامي، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، ص 148–149.

*) سورة النساء، الآية 1.

42) د.حلمي مرزوق، الإسلام والفكر المعاصر، بحوث ومقالات، مرجع سابق، ص 73–74.

43) علي أومليل، في شرعية الاختلاف، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب، الرباط، ط1، 1991م، ص 90–91.

*) سورة النساء، الآية 59.